الفالح : السعودية ستعمل مع «أوبك +» لاستقرار أسواق النفط بعد اجتماع فيينا

قال وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي، أمس الاثنين، إن المملكة ستعمل على استقرار سوق النفط، وسط التوترات التجارية العالمية المتصاعدة خلال اجتماع منتجي النفط في وقت لاحق من هذا الشهر في فيينا.

وأضاف خالد الفالح؛ وفقاً لصحيفة «عرب نيوز»، أن «أوبك +» – الدول المنتجة للنفط والشركاء المستقلين من خارج أوبك بقيادة روسيا – ستستعرض الظروف الاقتصادية الحالية والمتوقعة في سوق النفط وآثارها على أرصدة العرض والطلب واتجاهات المخزون خلال اجتماعها في وقت لاحق من يونيو الجاري.

وتابع وزير النفط السعودي: «نحن لا نستهدف أسعاراً محددة، يتم تحديد الأسعار من خلال التفاعل للأحداث المؤثرة بالأسواق».

وأشار الفالح، إلى أنه بناء على مناقشاته مع العديد من المنتجين الرئيسيين وعلى سجل المنتجين فيما يتعلق بالمخزونات والطلب سيتم اتخاذ القرار المطلوب للحفاظ على استقرار السوق بعد يونيو.

ولفت الوزير، إلى التعاون بين المملكة وروسيا لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية، مبيناً أنه يعد حجر الزاوية في هذه العلاقة النفطية المهمة.

وقال الفالح: «لكن علاقة المملكة بروسيا تتجاوز النفط وأوبك، هناك تعاون مع صندوق الاستثمار المباشر الروسي.. الاستثمارات الصناعية في البتروكيماويات في روسيا والمملكة.. إلى جانب البحوث المشتركة في مجال الطاقة، وغيرها».

وأكد الفالح، أن بعض الشركات الروسية الرائدة تدرس الاستثمارات في المملكة، كما تدرس أرامكو وسابك استثمارات في مشاريع الغاز والبتروكيماويات الواعدة في روسيا.

وأشار إلى رغبة شركة «سبيور» – أكبر شركة روسية متكاملة للبتروكيماويات – بناء مصنع مشترك للمطاط الطبيعي والمطاط المتخصص قيمته مليار دولار في السعودية مع أرامكو السعودية وتوتال الفرنسية.

وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي خالد الفالح

أسعار النفط تتحول للارتفاع من أدنى مستوى بـ4 أشهر

أسعار النفط تتعافى من أدنى مستوى بـ4 أشهر

تحولت أسعار النفط للارتفاع خلال تعاملات أمس الاثنين، لتتعافى من أدنى مستوى في 4 أشهر مع استمرار مخاوف التوترات التجارية من جانب والقلق بشأن هبوط المعروض من جهة أخرى.

وتعرض سعر الذهب الأسوط للهبوط في وقت سابق من تعاملات أمس بفعل القلق حيال اتساع نطاق الخلاف التجاري ليصل إلى المكسيك، بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرض تعريفات جمركية على كافة السلع الواردة من المكسيك بداية من 10 يونيو الجاري.

وعلى الجانب الآخر، لايزال المستثمرون يترقبون احتمالية قيام أوبك وحلفاؤها بتمديد اتفاق خفض إنتاج النفط حتى نهاية العام الجاري، مع انتظار اجتماع الجانبين في وقت لاحق من الشهر الحالي.

وفي نهاية الأسبوع الماضي كشفت بيانات شركة «بيكر هيوز» ارتفاع منصات التنقيب عن النفط للمرة الأولى في 4 أسابيع وذلك بمقدار 3 منصات إلى 400 منصة.

وبحلول الساعة 9:59 صباحاً بتوقيت جرينتش، ارتفع سعر العقود الآجلة لخام «برنت» القياسي تسليم أغسطس بنحو 0.3 بالمائة إلى 62.16 دولار للبرميل، بعد أن سجل 60.55 دولار في وقت سابق من التعاملات.

كما صعد سعر العقود الآجلة لخام «نايمكس» الأمريكي تسليم يوليو بنسبة 0.7 بالمائة عند 53.87 دولار للبرميل، متعافياً من أدنى مستوى خلال الجلسة عند 52.11 دولار.

وكان النفط سجل في الشهر الماضي أكبر هبوط شهري منذ نوفمبر الماضي وذلك بنحو 16.2 بالمائة.

«كامكو» الكويتية توقع عقد بيع شركة في مصر

وقعت شركة كامكو للاستثمار عقد بيع ابتدائي لكامل أسهم رأسمال شركة بيت الاستثمار العالمي – مصر، وذلك بشكل مباشر وغير مباشر من خلال شركتين تابعتين مؤسستين في كل من الكويت، ومركز دبي المالي العالمي، بقيمة 1.38 جنيه مصري (24.21 ألف دينار).

وحسب بيان كامكو لبورصة الكويت، فإن بيت الاستثمار العالمي – مصر، هي شركة مؤسسة ومرخص لها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية، ومملوكة بالكامل لشركة بيت الاستثمار العالمي في الكويت «جلوبل»، وهي شركة تابعة لكامكو.

وتابع البيان أن عملية الشراء المشار إليها تأتي استكمالاً لنهج كامكو التوسعي من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للشركة إقليمياً ودولياً.

وكانت كامكو أعلنت في 30 مايو السابق، بيع نحو 26 بالمائة من حصتها في الشركات ذات الغرض الخاص والمؤسسة خارج الكويت، موضحة أن نسبة ملكيتها في تلك الشركات تبلغ 29 بالمائة بعد إتمام عملية التخارج.

يشار إلى أن أرباح كامكو قفزت في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 470.4 ألف دينار، لتصل إلى 577.67 ألف دينار، مقابل 101.26 ألف دينار في الربع المقارن من العام الماضي.

وبحلول الساعة 12:25 بتوقيت الكويت، ارتفع سهم كامكو بنسبة 7.14 بالمائة، ليصل إلى سعر 75 فلساً.

انكماش النشاط الصناعي في بريطانيا لأدنى مستوى منذ 2016

توقعات المحللين أشارت إلى أن مؤشر مديري المشتريات الصناعي سيسجل مستوى 52.5 نقطة

انكمش النشاط الصناعي في المملكة المتحدة خلال الشهر الماضي لأدنى مستوى منذ استفتاء البريكست، وسط انخفاض الطلبات الجديدة.

وكشفت بيانات صادرة عن مؤسسة ماركت للأبحاث، أمس الاثنين، أن مؤشر مديري المشتريات الصناعي في المملكة المتحدة تراجع عند مستوى 49.4 نقطة في مايو الماضي وهو أدنى مستوى منذ يوليو 2016، ومقابل مستوى 53.1 نقطة المسجل في أبريل السابق له.

وكانت توقعات المحللين أشارت إلى أن مؤشر مديري المشتريات الصناعي سيسجل مستوى 52.5 نقطة.

وحينما يُسجل المؤشر قراءة أدنى مستوى 50 نقطة فإن ذلك يعني أنه تحول من النمو إلى الانكماش.

وأوضحت البيانات أن الطلبات الجديدة وعمليات التوظيف انخفضت في مايو الماضي.

وتابعت أن نشاط التخزين توقف في أعقاب تأجيل الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي.

واتفقت المملكة المتحدة مع بروكسل على تأجيل تنفيذ البريكست حتى 31 أكتوبر.

وأبلغ المصنعون البريطانيون عن مواجهتهم لصعوبات في الشهر الماضي تتعلق بإقناع العملاء بالالتزام بعقود جديدة.

وبحلول الساعة 9:15 صباحاً بتوقيت جرينتش ارتفع الجنيه الإسترليني أمام الدولار الأمريكي بنحو 0.1 بالمائة عند 1.2641 دولار.

هبوط الدولار الأمريكي عالمياً مع معاناة الأصول الخطرة

انخفض الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية خلال تعاملات أمس الاثنين، وسط موجة التراجع التي ضربت الأصول الخطرة مع انعدام اليقين التجاري.

وبحلول الساعة 8:45 صباحاً بتوقيت جرينتش، انخفض الدولار أمام اليورو بنحو 0.06 بالمائة إلى 1.1176 دولار، كما هبط أمام الين بنسبة 0.06 بالمائة مسجلاً 108.23 ين.

وهبطت العملة الأمريكية أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 0.2 بالمائة مسجلة 1.2649 دولار، فيما انخفضت أمام الفرنك السويسري بنحو 0.4 بالمائة إلى 0.9967 فرنك.

وخلال تلك الفترة انخفض مؤشر الدولار الرئيسي الذي يقيس أداء العملة أمام 6 عملات رئيسية بنحو 0.06 بالمائة إلى 97.699.

ويترامن مع انخفاض الدولار الأمريكي هبوط أسواق الأسهم العالمية، حيث تراجع مؤشر «نيكي» خلال تعاملات اليوم لأدنى مستوى في 4 أشهر ونصف، كما انخفضت الأسهم الأوروبية في مستهل تعاملات الأسبوع.

وعلى الجانب الآخر انتعش الين وصعد الذهب لأعلى مستوى في شهرين متجاوزاً حاجز الـ1320 دولار للأوقية.

وتبتعد التعاملات عن الأصول الخطرة وسط مخاوف تباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة المشاحنات والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وكذلك بوادر حرب تجارية جديدة بين واشنطن وجارتها المكسيك.

استثمارات ضخمة لشركات السلع الفاخرة في التسويق الرقمي

«ديلويت» : أكبر 100 شركة للسلع الفاخرة في العالم حققت إيرادات تراكمية بلغت 247 مليار دولار

استثمارات ضخمة لشركات السلع الفاخرة في التسويق الرقمي

أفاد تقرير ديلويت العالمي الجديد للعام 2019 حول أسواق السلع الفاخرة أن أكبر 100 شركة للسلع الفاخرة في العالم قد حققت إيرادات تراكمية بلغت 247 مليار دولار في السنة المالية 2017، محققة بذلك نمواً مركباً بنسبة 10.8 في المئة.

وتعكس هذه الأرقام نظرة إيجابية في أسواق السلع الفاخرة بالرغم من تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الأسواق العالمية الكبرى ومن بينها الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة.

تعليقاً على ما تقدم، قال هيرلي بالانتاين، الشريك المسؤول عن قطاع المنتجات الاستهلاكية والصناعية في شركة ديلويت الشرق الأوسط: "من الواضح أن تسعى شركات السلع الفاخرة، وفي عصر توجهات الأسواق السريعة التغير، إلى إعادة النظر في قيمة الإرث وتاريخ العلامة التجارية العريقة وتبني مقاربة شخصية شاملة تقضي باستهداف الجيل الجديد من المستهلكين بصورة حصرية. لتحقيق هذه الغاية، تعمد هذه الشركات إلى توظيف استثمارات ضخمة في التكنولوجيا الرقمية."

واستطرد بالانتاين قائلاً: "يمكننا أن نعزو النمو المستدام في سوق السلع الفاخرة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى زيادة استراتيجيات ترويج العلامة التجارية عبر القنوات المتعددة، وإلى استمرار النمو في قطاع السياحة. وبالرغم من فرض ضريبة القيمة المضافة على جميع المنتجات، تشير التوقعات إلى أن أسواق السلع الفاخرة ستشهد معدلات نمو إيجابية، كما ومن المتوقع أن يواصل هذا السوق نموه ونضجه لمواكبة اتجاهات الأسواق العالمية."

و حققت أكبر 100 شركة للسلع الفاخرة في العالم إيرادات تراكمية بلغت 247 مليار دولار في السنة المالية 2017 متجاوزة بذلك إيراداتها البالغة 217 مليار دولار في السنة المالية 2016 ومحققة بذلك زيادة قدرها 30 مليار دولار، ونمواً سنوياً بنسبة 10.8 في المئة على أساس مركب للعملة المعدلة، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة النمو 1.0 في المئة التي حققتها في السنة السابقة. وقد أفاد 76 في المئة من شركات السلع الفاخرة في العالم أنها حققت نمواً في مبيعاتها، كما أن نصف هذه الشركات (76 في المئة) تقريباً قد سجل معدل نمو مزدوج الخانة على أساس التغيير السنوي المقارن.

تجدر الإشارة إلى أنه يتعين على شركات السلع الفاخرة الراغبة بدخول قائمة أكبر 100 شركة في العالم للسنة المالية 2017 أن تحقق العتبة الدنيا من الإيرادات البالغة 218 مليون دولار بزيادة قدرها 7 مليون دولار عن السنة المالية 2016 شريطة أن يساوي متوسط حجم الشركة 2.47 مليار دولار.

وبحسب تقرير ديلويت العالمي، فقد استحوذت أكبر 10 شركات للسلع الفاخرة على نصف حصة مبيعات أكبر 100 شركة مجتمعة تقريباً (48.2 في المئة)، حيث حافظت أكبر 3 شركات على مواقعها الثلاثة الأولى، بينما انتقلت الشركات السبع الباقية مرتبة واحدة إلى الأعلى أو الأسفل.

ومن بين السلع الفاخرة، تصدرت مواد التجميل والعطور المرتبة الأولى للسنة المالية 2017 محققة معدل نمو في مبيعاتها قدره 16.1 في المئة. وتعود هذه الزيادة بصورة رئيسية إلى النمو المزدوج الخانة على أساس التغيير السنوي المقارن في مبيعات سبع شركات لمواد التجميل والعطور من بين أكبر 11 شركة في هذا القطاع.

كما تجدر الإشارة إلى أن 88 من بين أكبر 100 شركة للسلع الفاخرة تتمركز مقراتها الرئيسية في 9 دول فقط، وتستحوذ وحدها على نسبة 93.4 في المئة من إجمالي مبيعات أكبر 100 شركة في العالم. وتأتي في مقدمة هذه الدول فرنسا التي يوجد فيها كبريات هذه الشركات التي يساوي متوسط حجمها 8.29 مليار دولار، وهو معدل أعلى بكثير من متوسط حجم أكبر 100 شركة في العالم الذي يساوي 2.47 مليار دولار. كما احتلت فرنسا المرتبة الأولى في مبيعات السلع الفاخرة بعد أن حققت معدل نمو مركب قدره 18.7 في المئة في مبيعاتها من السلع الفاخرة خلال السنة المالية 2017، وبعد أن ساهمت بأكبر حصة من إجمالي مبيعات شركات البضائع الكمالية. من ناحية ثانية، رغم أن إيطاليا تستضيف العدد الأكبر من شركات السلع الفاخرة (24)، إلا أنها حققت أدنى معدل نمو في مبيعاتها.

ويحدد تقرير ديلويت العالمي حول أسواق السلع الفاخرة أكبر 100 شركة من شركات السلع الفاخرة في العالم استناداً إلى إجمالي مبيعاتها من السلع الفاخرة في السنة المالية 2017 (حيث تنتهي هذه السنة المالية في 30 يونيو 2018)، مستعيناً بالبيانات المتاحة للعامة وتقييم أداء هذه الشركات في مختلف المناطق الجغرافية وقطاعات المنتجات. كما يدرس التقرير اتجاهات هذا القطاع والظروف الاقتصادية العالمية ويناقش الاتجاهات الرئيسية التي تشكل مستقبل سوق السلع الفاخرة.

الذهب يربح 9 دولارات مع المشاحنات التجارية العالمية

ارتفعت أسعار الذهب خلال تعاملات أمس الاثنين لأعلى مستوى في شهرين مع التوترات التجارية وقبيل إعلان بيانات اقتصادية.

وبحلول الساعة 8:15 صباحاً بتوقيت جرينتش، ارتفع سعر العقود الآجلة للذهب تسليم أغسطس بنحو 0.7 بالمائة إلى 1320.50 دولار للأوقية، وهو أعلى مستوى منذ نهاية مارس حيث ربح 8.90 دولار.

كما زاد سعر التسليم الفوري للمعدن الأصفر بنسبة 0.7 بالمائة عند 1315.2 دولار للأوقية.

وخلال تلك الفترة استقر مؤشر الدولار الرئيسي الذي يقيس أداء العملة أمام 6 عملات رئيسية عند 97.705.

ويتزامن مع مكاسب الذهب هبوط أسواق الأسهم، فانخفض مؤشر «نيكي» الياباني لأدنى مستوى بـ4 أشهر ونصف بالختام، وتراجعت مؤشرات الأسهم الأوروبية في مستهل تعاملات أمس.

وتنتعش أصول الملاذ الآمن تلك الفترة مع احتدام الحرب التجارية العالمية، حيث إن الولايات المتحدة بصدد تطبيق تعريفات جمركية على الواردات من المكسيك بدءاً من 10 يونيو الجاري.

كما أن الصين كشفت في نهاية الأسبوع الماضي بأنها ستكون قائمة بالشركات «غير الموثوق بها» وستضع بها الشركات والمؤسسات الأجنبية والأفراد الذين لا يلتزمون بقواعد السوق وينتهكون العقود.

ومن المقرر أن يتم إعلان في وقت لاحق من اليوم بيانات مؤشر «أي.إس.إم» للإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة والإنفاق على البناء.